

البريكس ما بعد التوسع - رؤية استشرافية للفرص والتحديات . BRICS after Expansion - A forward-looking Vision of Opportunities and Challenges

جيهان عبد السلام عباس

أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

المستخلص:

يعكس البريكس بمثابة شبكة الجنوب في النظام الاقتصادي العالمي ، وعلى الرغم من المصالح المختلفة والمتنافسة بين أعضائه في بعض الأحيان، تظل المجموعة مصدرا للفرص والتحديات، خاصة في ظل التغيرات العالمية التي انعكست على وزن وقوة الاقتصادات الكبرى، وسعى البريكس نحو توسيع نطاق عضويته ليصبح أكثر تأثيرا. ومن هذا المنطلق ، تسلط هذه الدراسة الضوء على الفرص المستقبلية التي قد يحظى بها التكتل ، كذلك التحديات التي قد تؤثر على أداءه ، وذلك في رؤية استشرافية للدور الاقتصادي للبريكس .

وقد خلصت الدراسة الى أن توسع البريكس ليضم أعضاء جدد لا يعنى على الاطلاق الغاء للنظام الاقتصادي العالمي الراهن بل يعتبر خطوة لتعزيز المنافسة معه . كما أن المزايا الاقتصادية التي قد ينعم بها البريكس قد يواجهه أيضا تحديات مستقبلية أهمها التوترات القائمة بين بعض الدول الأعضاء ، وادراج بعضهم ضمن أكبر الدول المصدرة للانبعاثات الكربونية ، فضلا عن افتقار المجموعة إلى مبادئ أيديولوجية موحدة واضحة أو رؤية مشتركة لإدارة النظام العالمي ، وكل ذلك لابد من العمل عليه ، ووضع خطط تنموية تخدم احتياجات جميع الدول الأعضاء .

الكلمات الدالة: البريكس، القوى الاقتصادية الكبرى، النظام الاقتصادي العالمي، مواطن القوة والضعف، الفرص والتحديات.

Abstract:

BRICS reflects the network of the South in the global economic system, and despite the different and sometimes competing interests among its members, the group remains a source of opportunities and challenges, especially in light of the global changes that have been reflected in the weight and strength of major economies, and BRICS's quest to expand its membership to become more influential. From this standpoint, this study sheds light on the future opportunities that the bloc may have, as well as the challenges that may affect its performance, in a forward-looking vision of the economic role of BRICS.

The study concluded that the expansion of the BRICS to include new members does not mean at all the abolition of the current global economic system, but rather is considered a step to enhance competition with it. The economic advantages that the BRICS may enjoy may also face future challenges, the most important of which are the existing tensions between some of the member countries, and the inclusion of some of them among the largest carbon emitting countries, as well as the group's lack of clear unified ideological principles or a common vision for managing the global

system, and all of this must To work on it and develop development plans that serve the needs of all member states.

Keywords: BRICS, Major Economic Powers, Global Economic System, Strengths and Weaknesses , Opportunities and challenges.

- مقدمة :

في عام ٢٠٠١، صاغ صاحب الرؤية "جيم أونيل" الذي كان كبيراً لخبراء الاقتصاد لدى مؤسسة الخدمات المالية العالمية "جولدمان ساكس"، مصطلح مجموعة البريك، لوصف «الأسواق الناشئة» في البرازيل وروسيا والهند والصين متوقعاً بعد عقدين من الزمان الأهمية المتزايدة لتلك الدول في الاقتصاد العالمي. ثم تطورت المجموعة بشكل كبير وأصبحت من بين الاقتصادات العشرة الأوائل في العالم. وفي عام ٢٠٢٢، شكلت دول البريكس أكثر من ٣٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي، و١٨٪ من التجارة العالمية، وتجذب ٢٥٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وما يقرب من ٤٠٪ من سكان العالم.

وفي عام ٢٠٢٣، شهد البريكس نقطة انعطاف اقتصادي عالمي أخرى تتحدى بشكل أساسي القيادة الاقتصادية العالمية للاقتصادات الغربية. حيث أن زيادة الاحتياطات الأجنبية لدى بلدان مجموعة البريكس، والريادة التكنولوجية، تعمل على إعادة تشكيل علاقتها مع الاقتصادات الغربية. كما أطلق الصراع الروسي الأوكراني والعقوبات اللاحقة على روسيا، كذلك العقوبات التجارية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على الصين، العنان لعدد من الأزمات والاحتكاكات الاقتصادية والجيوسياسية. وقررت الدول التي تشكل البريكس في قمة أغسطس ٢٠٢٣، البدء في تطوير مبادئ توجيهية جديدة للتعاون المشترك من أجل معالجة عدد من التحديات الداخلية والإضافية التي تواجه المجموعة، مثل العقوبات الدولية، وتغير المناخ، والصدمات الاقتصادية الكلية، وقضايا التجارة والاستثمار العالمية، والمشاكل المالية. ومن هنا تعمل البريكس على تشكيل بنية جديدة، من خلال إضافة أعضاء جدد، بحيث تعمل هذه الإدارة الجديدة على تعزيز اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب .

- أهمية الدراسة : تعتبر التكتلات كيانات هامة لدعم التعاون في المجالات الاقتصادية المختلفة، وتعزيز الأوضاع الجيوسياسية والاستراتيجية للدول الأعضاء، خاصة اذا كانت تجمع دول ذات ثقل اقتصادي وسياسي على المستوى العالمي، وتعتبر البريكس شكل من أشكال التعاون الهادف الى خلق قوى اقتصادية في مواجهة الهيمنة الغربية، والمؤسسات المالية الدولية خاصة في ظل تميز اقتصادات البريكس بنموها السريع، خاصة الصين والهند، مما يجعلها قوة دافعة رئيسية للنمو الاقتصادي العالمي. كما تسعى دول البريكس إلى تحقيق توازن في النظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب، من خلال تعزيز التعاون بين الدول النامية وتقديم بدائل للمؤسسات الدولية التقليدية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. واذا استطاع البريكس بناء هيكل تنظيمي ومؤسسي قوى، ورسم استراتيجية واضحة المعالم والرؤى، فمن شأن ذلك أن يدفع نحو تحقيق العديد من المزايا الاقتصادية لصالح الجوب العالمي والدول النامية على وجه الخصوص؛ وبالتالي فان دراسة هذه المجموعة تتيح فهماً أفضل لكيفية تطور الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، وكيف يمكن للدول النامية أن تتعاون لتعزيز مصالحها المشتركة وتحقيق التنمية المستدامة.

- اشكالية الدراسة : على الرغم من أن البريكس يضم أحد أهم الاقتصادات على مستوى العالم ، ويسعى نحو مزيد من التوسع وضم الأعضاء من مختلف الانتماءات القارية ، إلا أنه مازال يعاني من تحديات عديدة ، وربما سوف تزيد في السنوات المقبلة مع تفاوت الأوضاع الاقتصادية لأعضائه واختلاف التوجهات السياسية ، خاصة في ظل عدم وجود اطار تنظيمي ومؤسسي واضح للتكامل وخطة استراتيجية للتوسع ، وشروط محددة للقبول من عدمه . وهو ما دفع العديد من الدول نحو التساؤل حول الجديد الذي سوف يقدمه البريكس للأعضاء الجدد ، ومدى امكانية أن يكون جهة منافسة للمؤسسات الاقتصادية الدولية والاتحاد الأوروبي .

- منهجية الدراسة : تتبع الدراسة المنهج الاستنباطي من خلال دراسة مشكلة الدراسة بشكل كلي انطلاقاً من المُسلّمات أو المعارف العامة، وبعد ذلك الانتقال للجُزئيات، من خلال الاستنتاجات. فضلا عن استخدام أداة التحليل الرباعي SWOT الذي يشير إلى نقاط القوة Strengths والضعف Weaknesses والفرص Opportunities والتهديدات Threats .

- أهداف الدراسة : تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على هدف رئيسي وهو تحليل طبيعة الفرص والتحديات التي تواجه مجموعة البريكس ، كما يشمل التحليل عدة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي :

- معرفة نشأة وتطور مجموعة البريكس ، وطبيعة العلاقات الاقتصادية البينية .

- تحليل طبيعة المزايا الاقتصادية التي يتسم بها البريكس .

- استشراف طبيعة الفرص الاقتصادية المستقبلية التي يتسم بها البريكس .

- التحديات القائمة والمستقبلية أمام البريكس .

- وضع سيناريوهات مستقبلية لما يمكن أن يكون عليه البريكس كهيكل تنظيمي تكاملي .

أولاً - نشأة وتطور مجموعة البريكس :

نشأت مجموعة البريكس في سياق الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ كتجمع يهدف إلى تحدي الهيمنة الغربية على مؤسسات بريتون وودز المالية المتعددة الأطراف. وأطلق البريكس رسمياً في عام ٢٠٠٩ ، ليضم أربع دول هم : الصين وروسيا والهند والبرازيل، وفي عام ٢٠١٠ انضمت جنوب إفريقيا إلى المجموعة^١. ومنذ عام ٢٠١٤ ، اتخذت مجموعة البريكس طابعاً جيوسياسياً، بهدف مواجهة النظام العالمي القائم الذي تهيمن عليه القوى الغربية .

وفي أغسطس ٢٠٢٣ ، اجتمع زعماء مجموعة البريكس في جنوب أفريقيا لحضور القمة السنوية الخامسة عشرة للمجموعة . وقد أعربت أكثر من ٤٠ دولة عن اهتمامها بالانضمام إلى البريكس ، وتقدمت ١٤ دولة رسمياً بطلبات للانضمام إلى مجموعة البريكس، وهي كالتالي: (الجزائر، البحرين، بنجلاديش، بيلاروسيا، بوليفيا، كوبا، هندوراس، كازاخستان، الكويت، باكستان، فلسطين، السنغال، تايلاند، فنزويلا، فيتنام، بالإضافة إلى ذلك، أبدت أفغانستان وأنجولا وجزر القمر والكونغو الديمقراطية والجابون وغينيا بيساو وليبيا والمكسيك

وميانمار ونيكاراغوا وصربيا وجنوب السودان والسودان وسوريا وتونس وتركيا وأوغندا وأوروغواي وزيمبابوي). ولم يقبل للانضمام سوى جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والأرجنتين وإثيوبيا وإيران فيما يسمى ب (البريكس بلس) ، والسبب الرئيسي للتوسع هو جعل البريكس أكثر تمثيلاً للعالم النامي ومنحها صوتاً أقوى على الساحة العالمية^٢.

وقد نمت العلاقات التجارية والاستثمارية البينية بين دول المجموعة بشكل واضح، ولكن بطريقة غير متوازنة الى حد ما . وهو ما سيتم ايضاحه فيما يلي :-

- التجارة البينية : وقد ارتفعت بنسبة ٥٦٪ بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٣؛ ووفقاً لأحدث تقرير صادر عن بلومبرج، وصلت التجارة بين أعضاء البريكس إلى ٣٧٪ من المعاملات عبر الحدود في العالم^٤. وكان أغلب النمو فيها متمركزاً في الصين، إذ تستحوذ على غالبية التجارة الإجمالية داخل مجموعة البريكس في عام ٢٠٢٢ ، مع بقاء مساهمة بقية دول البريكس ثابتة نسبياً خلال سنوات طويلة . وترجع الزيادة الأخيرة في معظمها إلى الهند أيضاً، التي شهدت تسارعاً في النمو الاقتصادي. ولا تزال التجارة الثنائية بين أعضاء البريكس، باستثناء الصين، منخفضة نسبياً^٥ ، كما هو موضح في الجدول التالي :-

جدول رقم (١) حجم التجارة البينية لدول مجموعة البريكس الخمس لعام ٢٠٢٢

مليار دولار

الدولة حجم التجارة	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	جنوب أفريقيا
البرازيل	_____	١٠.٦	١٥.٩	١٥٧.٥	٢.٧
روسيا	١٠.٦	_____	٤٣.٦	١٩٠.٣	٠.٨
الهند	١٥.٩	٤٣.٦	_____	١١٧.٣	١٩.٤
الصين	١٥٧.٥	١٩٠.٣	١١٧.٣	_____	٥٦.٧
جنوب أفريقيا	٢.٧	٠.٨	١٩.٤	٥٦.٧	_____

Source : Statista , Sum of trade exports and trade imports between the BRICS countries and selected countries that allegedly want to join BRICS as of 2022, available at :

<https://www.statista.com/statistics/1404108/brics-trade-turnover-by-country/>

- الاستثمارات البينية : نمت الاستثمارات بين بلدان مجموعة البريكس بشكل مطرد في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ووفقاً لبيانات الأونكتاد، حيث ارتفع إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي بين دول البريكس من ٢٧ مليار دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١٦٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ كما هو موضح في الجدول رقم (٢)، وهو ما يمثل حصة قدرها ١.٣٪ و ٤.٧٪ من إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للمجموعة للعامين على التوالي. وكان هذا النمو مدفوعاً بشكل رئيسي من قبل الصين، التي كانت إلى حد بعيد أكبر مستثمر ومتلقي للاستثمارات داخل مجموعة البريكس. ووفقاً لبيانات صندوق

النقد الدولي، فإنها مصدر ثلاثة أرباع الاستثمار الأجنبي المباشر داخل دول البريكس ، وتميل هذه الحصة إلى الزيادة في المستقبل . وشهدت البرازيل والهند أيضا نموا قويا في الاستثمار من بلدان البريكس الأخرى، في حين شهدت جنوب أفريقيا نموا محدودا.^٦

جدول رقم (٢) الاستثمار الأجنبي المباشر والتراكمي بين دول مجموعة البريكس خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

(٢٠٢٠)

مليون دولار

الدولة السنة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
البرازيل	٧٩١	٢٢٩٩	١٩٣٥
الصين	١٤٥١٢	٦٤٤٣٠	١٥١٤٣٩
الهند	٦٢٢	١٢١٨	١٧٩٥
روسيا	٤١٨٧	٣٤٤٠	٤٨١٩
جنوب أفريقيا	٧٢٨١	٣٩٧٨	٦٩٩٩
الاجمالي	٢٧٣٩٣	٧٥٣٦٥	١٦٦٩٨٧

Source : UNCTAD , BRICS Investment Report 2023 , (Geneva : UNCTAD , 2023) ,P.10.

وهناك العديد من المشروعات الاستثمارية واسعة النطاق بين دول البريكس، والتي تغطي قطاعات من الموارد الطبيعية إلى التصنيع والخدمات ، وتعكس إلى حد كبير الاختلافات في الهيكل الاقتصادي و ثروات الموارد بين البلدان. والجدير بالذكر أن التصنيع اجتذب حصة كبيرة من الاستثمار بين بلدان المنطقة، وخاصة في صناعتي السيارات والإلكترونيات. وعلى الرغم من نمو الاستثمار داخل مجموعة البريكس في السنوات الأخيرة، فإن إمكانية زيادة الاستثمار داخل المجموعة لا تزال بحاجة إلى استغلال، وخاصة في ضوء الوزن الأكبر للتجارة البينية الإقليمية. ويمكن أن يلعب تعزيز التعاون الاستثماري دورًا فعالًا في توسيع التعاون الاقتصادي داخل المجموعة، مع إمكانية دفع التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة والشاملة من خلال زيادة تكوين رأس المال، والآثار التكنولوجية وخلق فرص العمل. فعلى سبيل المثال، يمكن مواصلة استكشاف فرص الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وقد أظهرت الأبحاث أن عددا من دول البريكس قد طورت قدرات في قطاعات معينة من سلسلة قيمة القطاع وتظهر إمكانات واعدة للاستثمار داخل المجموعة. ومع ذلك، فإن الاستثمار داخل المنطقة في هذا القطاع صغير نسبيًا حاليًا، على الرغم من التدفقات الأكبر للاستثمارات الدولية إلى القطاع القادمة من خارج اقتصادات البريكس.^٧

وتشكل البنية التحتية مجالاً مهماً آخر للاستثمارات البينية الإقليمية التي تشكل أيضاً أهمية بالغة للتنمية على المدى الطويل. ومع تزايد الطلب على البنية التحتية، من ناحية، وزيادة القيود المالية من ناحية أخرى، شجعت الحكومات مشاركة الاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، في هذا القطاع. ويشهد الإطار

التنظيمي للشراكات بين القطاعين العام والخاص تحسنا في جميع أعضاء المجموعة. ومن الممكن تشجيع الاستثمار بين بلدان المنطقة في البنية الأساسية، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من خلال الاستفادة من القوة المالية لبنك التنمية الجديد وبنوك التنمية الوطنية، وتعزيز التنسيق في مجال تشجيع الاستثمار وتيسيره.⁸

ثانياً - تحليل مواطن القوة والضعف (البيئة الداخلية) في مجموعة بريكس وفقا لتحليل : SWOT

أ) تحليل البيئة الداخلية:

- مواطن القوة :

- وتتمثل في المقومات والقدرات الاقتصادية لدول المجموعة التي أعطت لها وزن وأهمية على مستوى الاقتصاد العالمي ، اذ يضم البريكس قبل التوسع ما يمثل أكثر من ٤٢٪ من سكان العالم ، و ٣٠٪ من مساحته ، و ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و ١٨٪ من التجارة العالمية، وذلك وفقاً لبيانات البنك الدولي. وتجدر الإشارة هنا الى أن حجم اقتصاد مجموعة بريكس كان يمثل حوالي ٢٦ تريليون دولار بما يمثل ٢٥.٦٪ من حجم الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٢. وبعد ضم الدول الست الجديدة سوف يصبح ٢٩ تريليون دولار أي نحو ٢٩٪ من الاقتصاد العالمي ، بعدد سكان ٣ مليار و ٦٧٠ مليون نسمة أي نحو نصف سكان العالم^٩. فضلا عن ارتفاع حجم الاحتياطي النقدي للبريكس الى نحو ٤٠٪ من اجمالي الاحتياطي العالمي . كما يتكون رأس المال البشري لدول البريكس من موارد ضخمة، وأيضا تمتلك دول التجمع جزءا من أثمن الموارد الطبيعية في العالم، وكل دول التجمع تعتبر قوة عسكرية بارزة^{١٠} .
- التحسن الملحوظ في مستوى العلاقات الاقتصادية البينية التي سبق عرضها ، سواء من حيث حجم التجارة بين الدول الأعضاء ، أو حجم الاستثمارات المباشرة المتدفقة من وإلى الدول الأعضاء .
- التفوق النسبي من حيث الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء الرئيسيين ، سواء فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي ، حجم الصادرات ، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، احتياطات النقد الأجنبي... الخ . ففي عام ٢٠٢٣، بلغ الناتج المحلي الاجمالي لدول البريكس نحو ٢٦.٤٪ من اجمالي الناتج العالمي ، أما الصادرات فقد شهدت نمواً ملحوظاً. اذ بلغت قيمة صادرات هذه الدول مجتمعة حوالي ٦.٢٦ تريليون دولار أمريكي للعام ذاته . وفي عام ٢٠٢٢، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول البريكس حوالي ٣٥٥ مليار دولار أمريكي. هذا يشكل انخفاصاً طفيفاً مقارنة بالأعوام السابقة، ولكن الصين والبرازيل ظلتا بين أكبر المتلقين للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم. اذ تستمر الصين في قيادة مجموعة البريكس كأكبر متلقٍ للاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي ١٨٠ مليار دولار، مما يعزز مكانتها كوجهة مفضلة للمستثمرين الدوليين بسبب سوقها الواسع ونموها الاقتصادي المستمر^{١١}. وبالرغم من التحديات التي تواجه بعض دول البريكس، إلا أن الكتلة لا تزال تحافظ على جاذبيتها الاستثمارية بفضل أسواقها الكبيرة والفرص الاستثمارية المتنوعة في مختلف القطاعات . كما تظل الصين محتظة بأكبر

مجلة كلية السياسة والاقتصاد - العدد الخامس والعشرون - يناير ٢٠٢٥

احتياطي نقد أجنبي عالمياً بأكثر من ٣ تريليون دولار. يعد هذا الاحتياطي الضخم دعماً قوياً لاقتصاد الصين ويمكنه أن يساعد في الاستقرار الاقتصادي والسياسي العالمي. وتشير كل تلك الأرقام إلى القوة الاقتصادية التي تتمتع بها دول البريكس مجتمعة، مما يتيح لها تأثيراً كبيراً في الاقتصاد العالمي ، وهو ما سيتم ايضاحه من خلال بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (٣) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي للدول الخمس المؤسسة لمجموعة البريكس لعام

٢٠٢٣

المؤشرات ١ الدولة	الصين	روسيا	الهند	البرازيل	جنوب أفريقيا
الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٣	١٩.٣ تريليون دولار (١٨٪ من الناتج العالمي)	٢.١ تريليون دولار (٢٪ من الناتج العالمي)	٣.٧ تريليون دولار (٤٪ من الناتج العالمي)	٢.١ تريليون دولار (٢٪ من الناتج العالمي)	٣٩٩ مليار دولار (٠.٤٪ من الناتج العالمي)
قيمة الصادرات لعام ٢٠٢٣	٣.٥٩ تريليون دولار (٤.٤٪ من إجمالي الصادرات العالمية)	٥٣٢ مليار دولار (٢.١٪ من إجمالي الصادرات العالمية)	٤٥٣ مليار دولار (١.٨٪ من إجمالي الصادرات العالمية)	٣٣٤ مليار دولار (١.٣٪ من إجمالي الصادرات العالمية)	١٢٣ مليار دولار (٠.٥٪ من إجمالي الصادرات العالمية)
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة Inflow لعام ٢٠٢٢	١٨٠ مليار دولار	٢٠ مليار دولار	٤٩ مليار دولار	٨٠ مليار دولار	٦ مليار دولار
حجم احتياطي النقد الأجنبي لعام ٢٠٢٣	٣ تريليون دولار	٤٦٠ مليار دولار	٦٠٠ مليار دولار	٣٧٠ مليار دولار	٦٠ مليار دولار

- المصدر : من اعداد الباحث استنادا الى المصادر التالية :

- IMF , GDP, current prices, 2024 , https://www.imf.org/external/datamapper/NGDPD@WEO/OEMDC/ADVEC/WEO_WORLD
- UNCTAD , World Investment Report , at : <https://unctad.org/publication/world-investment-report-2023>

- مواطن الضعف :

- التباينات الاقتصادية : أن القدرات الاقتصادية المشار إليها لا تتركز في التجمع ككل بقدر ما تتحدد بالدول الأعضاء ، فنجد الصين تستحوذ على ثلثي الحجم الكلي للمبادلات التجارية مع الدول الصناعية، كما أنها الشريك المسيطر على العلاقات الاقتصادية البينية للدول الأعضاء نحو ١٧٪ على مستوى الصادرات ، و ١٥٪ على مستوى الواردات . كما أن الصين تحتل المركز الأول على مستوى البريكس ، والثاني على

مستوى العالم بعد الولايات المتحدة في جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية . في حين نجد أن دول أخرى بالتأكيد أضعف من الاقتصاد الصيني والروسي والهندي ، مثل البرازيل وجنوب أفريقيا كذلك بعض الدول الأعضاء الجدد مثل أثيوبيا ومصر . وهذا التباين قد يعتبر أحيانا نقطة ضعف للمجموعة لأنه يعكس اختلافات في البنية الاقتصادية للدول ؛ وبالتالي امكانية ظهور تعارض في المصالح قد يبعد البريكس عن أهدافه التي يسعى إليها^{١٢} .

- التوترات الجيوسياسية : تحد كبير آخر يواجه البريكس وهو التوترات الجيوسياسية بين البلدان الأعضاء . على سبيل المثال، شاركت الهند والصين في نزاع حدودي طويل الأمد، في حين أن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم قد أثرت على علاقتها مع أعضاء آخرين في الكتلة ، كذلك الحال انخرطت الهند والصين في حرب تجارية حول النزاعات الحدودية، في حين تعرضت البرازيل وجنوب إفريقيا لتداعيات سلبية بسبب القيود التجارية التي تفرضها الولايات المتحدة والدول الأخرى^{١٣} .
- ويمكن اختصار مواطن القوة والضعف لمجموعة البريكس فيما يلي :

جدول رقم (٤) نقاط القوة والضعف (البيئة الداخلية) لمجموعة البريكس

نقاط القوة	نقاط الضعف
ازدياد حجم الاستثمارات البينية لدول مجموعة البريكس وتنوعها نسبيا .	التباين الاقتصادي ، كذلك التباينات في الانتماءات القارية الجغرافية ، والأيدلوجية السياسية .
اتجاه العلاقات التجارية البينية للبريكس نحو الارتفاع التدريجي .	تحديات ضعف البنية التحتية وطرق النقل والمواصلات بين دول المجموعة .
بروز الاقتصاد الصيني والهندي على وجه الخصوص على مستوى الاقتصاد العالمي .	التوترات السياسية بين بعض الدول الأعضاء .

- من اعداد الباحثة استنادا الى المراجع التالية :

- Andrés Serbin , "BRICS Political and Geopolitical Challenges: A View from the South" , August.2022, <https://2u.pw/l6oiMTDz>
- Andre Gattolin , & Emmanuel Veron , " The BRICS, a geopolitical challenge overlooked by the European Union" , Foundation Robert SCHUMAN , 13 February 2024, <https://2u.pw/HssGkG2I>
- Nirmala Dorasamy and EustacheTanzala Kikasu , "Global Inequality: Will The Inequality Among the Brics Nations Hinder Manoeuvring the Global Economy" , **International Journal of Religion** , Volume: 5| Number 7, 2024 , <https://2u.pw/NAJXpvGD>

ثالثاً - تحليل الفرص والتحديات (البيئة الخارجية) لمجموعة البريكس :

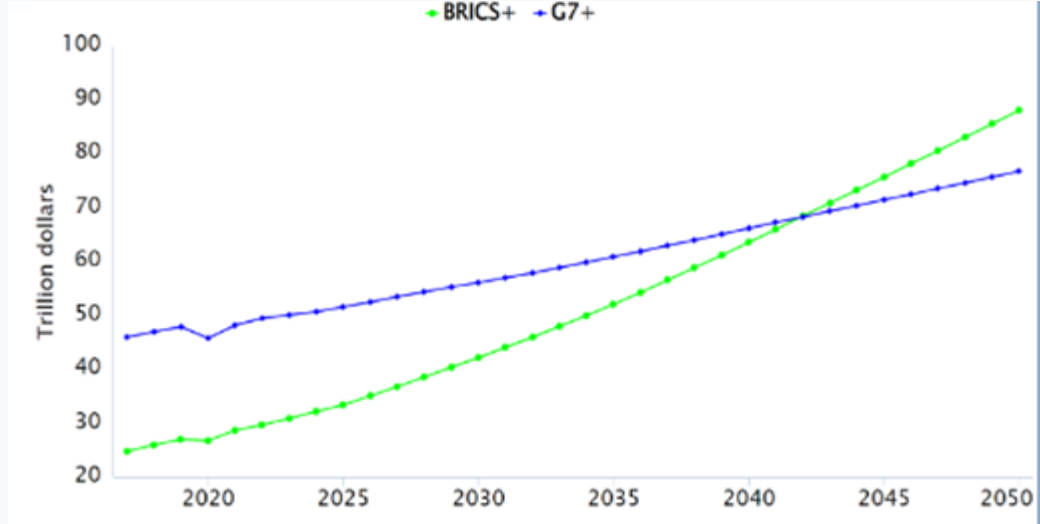
أ- الفرص الاقتصادية المستقبلية أمام مجموعة البريكس :-

- دور اقتصادى عالمى منافس للهيمنة الغربية: سوف تكون دول البريكس جهات فاعلة مهمة في التنمية الاقتصادية العالمية فى المستقبل ، ويظهر ذلك من خلال الأداء الاقتصادى الراهن، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبريكس مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام ٢٠١١ من ١٧.٦٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٣٢.٥٪ في عام ٢٠١٨ ، ووفقاً لأحدث تقرير صادر عن وكالة بلومبرج، إن إجمالي الناتج المحلي لدول البريكس ارتفع الى ٣٧٪ من الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٢٣ . وبالمقارنة، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة السبع ٢٩.٩٪ من الاقتصاد العالمي ومعنى ذلك تقدم البريكس بنسبة ٧.٠١٪ من حيث الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمجموعة الدول السبع^{١٤}. وتشير التحليلات أن مجموعة البريكس تتفوق بالفعل على G7 ، حيث تُسهم دول البريكس بنحو ٥٦ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي مقابل ٥٢ تريليون دولار لمجموعة السبع^{١٥} .

أما معدلات النمو الاقتصادي لدول البريكس (BRICS) لعام ٢٠٢٤ متوقعة أن تكون متفاوتة، لكنها تظل أعلى بشكل ملحوظ مقارنة بدول مجموعة السبع (G7) وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، ومن المتوقع أن تحقق دول البريكس معدل نمو اقتصادي متوسط يبلغ ٣.٦٪ في عام ٢٠٢٤، في حين من المتوقع أن يكون معدل النمو لدول مجموعة السبع حوالي ١٪ فقط . وعلى مستوى الدول الفردية ضمن مجموعة البريكس، كما تُظهر التوقعات أن الهند ستظل واحدة من أسرع الاقتصاديات نمواً بمعدل نمو يبلغ ٦.٨٪، تليها الصين بمعدل نمو يبلغ ٤.٦٪. بالمقابل، ويتوقع أن تكون معدلات النمو لروسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا أقل نسبياً، مع توقعات بنمو بمعدل حوالي ١.٥٪، ٢.٤٪، و١.٨٪ على التوالي . ومن ناحية أخرى، تظل الدول الأعضاء الجديدة التي ستتنضم إلى مجموعة البريكس في عام ٢٠٢٤، مثل المملكة العربية السعودية، مصر، تقدم معدلات نمو متنوعة يمكن أن تضيف إلى إجمالي النمو الاقتصادي للمجموعة. على سبيل المثال، يتوقع أن تسجل المملكة نمو بمعدل ٣.١٪ في عام ٢٠٢٤^{١٦}. ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٥٠ أن تصبح الصين والهند أول وثالث أكبر اقتصادات في العالم، في حين أن روسيا والبرازيل سوف تحتل المركزين الخامس والسادس على التوالي ، مع وجود أكثر من ٥٠ ٪ من سكان العالم فى حوزة البريكس بعد التوسع ، وما يقرب من ٣٠٪ من مساحة اليابسة في العالم^{١٧}.

شكل رقم (١) حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة البريكس ومجموعة السبع الكبار للفترة (٢٠٢٠-٢٠٥٠) *٢٠٥٠

تريليون دولار



Source: Institute For Security Studies , " BRICS+ and the future of the US dollar" , 25 AUG 2023 , <https://bit.ly/3Nqt2Y3>

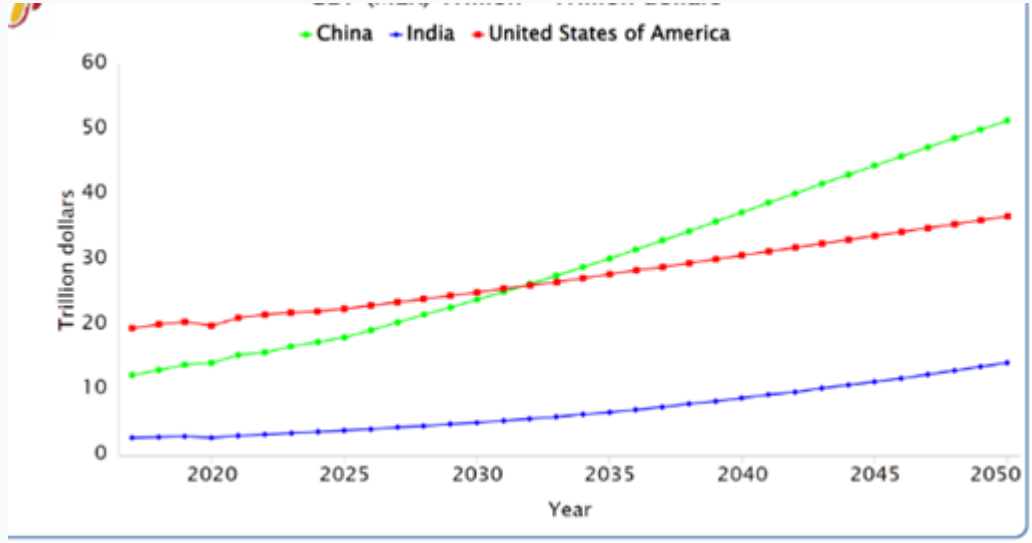
وبإضافة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران، ستشكل مجموعة البريكس ما يقرب من ٤٢٪ من إنتاج النفط الخام العالمي. علاوة على ذلك، تعد الصين والهند وروسيا والمملكة العربية السعودية والبرازيل من أكبر مستهلكي الطاقة. وسوف يكون لتوسع مجموعة البريكس آثار على تجارة الطاقة، حيث أن مجموعة البريكس سوف تمكن هذه البلدان من التأثير على أسواق الطاقة من خلال تعزيز التنسيق بين مصالحها، وربما إنشاء جبهة تفاوض موحدة على المسرح العالمي. ولكن نظرا لهدف مجموعة البريكس المتمثل في تعزيز التنمية المستدامة ومعالجة تغير المناخ، فسيكون من المهم مراقبة مدى تأثير إدراج دول إضافية منتجة للنفط على هذه الأجندة^{١٨}. وفيما يتعلق بالتجارة بشكل عام، تسيطر دول البريكس الأساسية على حوالي ٢٣٪ من الصادرات العالمية و١٩٪ من الواردات العالمية، وستضيف الأعضاء الجدد ٣.٧٪ و ٣.٠٪ إلى ذلك، على التوالي^{١٩}.

وقد سبق وأعلن " بنك جولدمان ساكس " ، أن هذه الاقتصادات من الممكن أن تحل محل الاقتصاد الأوروبي من حيث حجم السوق، وأن الصين ستصبح أكبر اقتصاد في العالم وقد تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية كما هو موضح في الشكل رقم (٢) . وبحلول عام ٢٠٥٠، ستشكل هذه البلدان مجتمعة ٤٠ ٪ من الناتج الاقتصادي العالمي. في الواقع، في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٢، شكلت الصين وحدها حوالي ربع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وساهمت دول البريكس مجتمعة بأكثر من ٤٥. ٪. وزاد من ايجابية تلك التوقعات

توجه دول البريكس نحو زيادة تدفقاتها السنوية من الاستثمار الأجنبي المباشر من ٨٤ مليار دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٣٥٥ مليار دولار في عام ٢٠٢١، وفقا لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقفزت حصة دول البريكس في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من ١١٪ في عام ٢٠٠١ إلى ٢٢٪ في عام ٢٠٢١.

شكل رقم (٢) : الناتج المحلي الاجمالي لكل من الهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠٢٠ وحتى عام ٢٠٥٠ .

تريليون دولار امريكي



Source: Institute For Security Studies , " BRICS+ and the future of the US dollar" , 25 AUG 2023 , <https://bit.ly/3Nqt2Y3>

- ازدياد الاستقطاب في المشهد الجيوسياسي العالمي: بين النظام العالمي الحالي الذي تقوده الولايات المتحدة ، والبديل المتنامي الذي تقوده الصين، تفكر العديد من الدول في الانضمام إلى مجموعة البريكس. ومنذ عام ٢٠١٧، دفعت دول البريكس لمزيد من التعاون مع الدول النامية ، وقد شمل ذلك حضور قادة من خارج مجموعة البريكس في مؤتمرات القمة كضيوف أو مراقبين. وفي محاولة لتعزيز التحالف ، أعربت الصين في مايو ٢٠٢٢ عن دعمها لتوسيع عضوية البريكس. وبناء على ذلك، أعربت أكثر من ٤٠ دولة عن اهتمامها بالانضمام إلى الكتلة. ومن المتوقع خلال السنوات القادمة انضمام دول أخرى - خاصة منتجي النفط والمعادن الحيوية والمصدرين الزراعيين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا- إلى البريكس لعدة أسباب أهمها ، سعى العديد من البلدان إلى الحصول على قدر أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين ، كذلك الاستفادة من الطلب الصيني على صادراتها من السلع الأساسية ، فضلا عن الوصول إلى الأسواق الناشئة الكبيرة مثل الهند والبرازيل ، والاستفادة من ما تقدمه مجموعة البريكس، من خلال بنك التنمية الجديد، كنموذج بديلا للنظام المالي الذي يقوده الغرب. إنها إشارة للولايات المتحدة والاتحاد

الأوروبي إلى أن بقية العالم قد سئم من سياسات الهيمنة والقطب الواحد وسيشق طريقه بنفسه من الآن فصاعداً. وكل ذلك يشير إلى امكانية توسع للبريكس بشكل كبير خلال السنوات المقبلة^{٢٢}.

- دعم العملات الوطنية وحدود ظهور عملة موحدة في المستقبل : مما لا شك فيه أن الدولار الأمريكي يمثل أهمية اقتصادية عالمية ، اذ يشكل حوالي ٨٨٪ من التجارة الدولية و٥٩٪ من إجمالي احتياطات النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية العالمية في عام ٢٠٢٢، وفقاً لصندوق النقد الدولي. ومن عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١٩، يمثل الدولار الأمريكي ٩٦٪ من الفواتير التجارية في الأمريكتين، و٧٤٪ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و٧٩٪ في بقية العالم، ومن الناحية النقدية، تجدر الإشارة إلى أن ٩٠٪ من مدفوعات النقد الأجنبي تتم بالدولار الأمريكي. وما يقرب من ٨٠٪ من الديون المتداولة علناً مقومة بالدولار، وذلك وفقاً لبحث أجراه بنك الاحتياطي الفيدرالي. وقد لوحظ استخدام حكومة الولايات المتحدة للدولار الأمريكي كسلاح ضد الدول الصغيرة أو خصومها، في التجارة الدولية والمدفوعات وأسواق رأس المال. وأصبح هذا الأمر وثيق الصلة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢، من خلال العقوبات الغربية ضد موسكو. وشملت هذه إزالة البنوك الروسية من سويفت، مما يجعل من الصعب إجراء المعاملات الدولية اللازمة للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وسداد القروض. وقد دعا زعماء مثل الرئيس البرازيلي "لويس إيناسيو لولا دا سيلفا" إلى المزيد من التخلص من الدولار في الاقتصادات الناشئة ، ويأملون أن يؤدي إلغاء الدولار إلى تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي كعملة احتياطية، أو وسيلة تبادل أو وحدة حسابية.

وقد سعت دول البريكس إلى التداول بعملة بديلة ممثلة في العملات الوطنية للدول الأعضاء مثل اليوان الصيني. على سبيل المثال، في سابق من عام ٢٠٢٣، قامت شركات التكرير الهندية بتسوية بعض مدفوعات واردات النفط إلى روسيا باستخدام اليوان. كما أن هناك أسباب اقتصادية تدفع البلدان إلى الانضمام إلى مبادرات مجموعة البريكس لإلغاء الدولار، مثل تقليل مخاطر صرف العملات الأجنبية وتكلفة المعاملات التجارية".

ولمواصلة مواجهة هيمنة الدولار الأمريكي، اقترح بعض القادة إنشاء عملة مشتركة لمجموعة البريكس، ولدعم مثل هذه الفكرة، كانت هناك تكهنات بأن هذه العملة يمكن أن تكون قائمة على السلع الأساسية أو مدعومة بالذهب. وفي قمة أغسطس ٢٠٢٣. نفى مسؤولو البريكس وجود خطط لإطلاق عملة مشتركة في القمة المقبلة. وبدلاً من ذلك، أكدوا على أنهم يخططون لتعميق التجارة والاستقرار بالعملات المحلية. ومع ذلك، يقول بعض المحللين إن العملة المدعومة بالذهب يمكن أن تكون نقطة تحول بالنسبة لمجموعة البريكس، بينما تتحدى الدولار وهذا سيعطي العملة الكثير من الدعم. ومع ذلك، فإن التحدي الأكبر في نجاح هذه العملة هو الدعم من أكبر أعضائها. وهناك آخرون غير مقتنعين بأن العملة المدعومة بالذهب ستكون قابلة للتطبيق على الإطلاق لأن أعضاء البريكس لن يكونوا قادرين على الاتفاق على آليات لمثل هذه العملة". "على سبيل المثال، من غير المرجح أن يتفقوا بسهولة على نسب العملات الوطنية إلى الذهب"^{٢٣}.

ومن المهم أن ندرك أنه فيما يتعلق بـ "إزاحة" الدولار الأمريكي، فإن الأمر لا يقتصر ببساطة على الاستخدام الواسع النطاق للدولار المشار إليه أعلاه، بل الهيكل الهرمي للنظام النقدي العالمي الذي يعتمد، خاصة منذ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، على الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ولا يعمل بنك الاحتياطي الفيدرالي باعتباره البنك المركزي للولايات المتحدة فحسب، بل باعتباره بنكاً مركزياً عالمياً فعالاً، مما يوفر استقراراً مالياً عالمياً معزلاً. ويتم تحقيق ذلك من خلال نظام من ترتيبات (مبادلة) الائتمان/سيولة العملة الدائمة مع بنك الاحتياطي الفيدرالي وخمسة بنوك مركزية غربية كبرى أخرى وتسعة بنوك مركزية مؤقتة أخرى. وتوفر هذه الترتيبات آلية دعم كبيرة لمنطقة الدولار المنتشرة عالمياً؛ وبالتالي الدور الدولي للدولار الأمريكي. إن أي تراجع محتمل عن الدولار سيكون بمثابة عملية تدريجية، من الممكن أن تبلغ ذروتها مع مرور الوقت في نظام نقدي عالمي، يعتمد على وحدة حسابية عالمية، مما يتجنب الاعتماد على دولة واحدة.^{٢٤} كما استغرق انشاء عملة الاتحاد الأوروبي سنوات طويلة تطلب الأمر من خلالها مجموعة من الهياكل المؤسسية ذات الصلة مثل البنك المركزي الأوروبي والنظام الأوروبي الأساسي للبنوك المركزية الوطنية في الدول الأعضاء التي تتبنى اليورو.^{٢٥}

كما سيحدث التحول الأكثر أهمية في قوة الدولار الأمريكي بمجرد عدم تحديد أسعار النفط والغاز بالدولار الأمريكي. ربما كان هذا هو الاعتبار الرئيسي لإدراج المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة كأعضاء جدد في البريكس. ولا يوجد أي احتمال لاستبدال الدولار في المستقبل المنظور. إن التجارة بين دول البريكس أصغر من أن تتمكن من الحفاظ على عملة مشتركة. من المنطقي فقط التجارة بالعملات الوطنية (غير القابلة للتحويل بحرية) إذا كان الميزان التجاري بين الدول متساوياً إلى حد ما. فقد باعت روسيا، على سبيل المثال، مؤخراً كميات كبيرة من النفط إلى الهند، وتعاملت بالروبية. ولكن لأن صادرات الهند إلى روسيا أقل بكثير مما تستورده، فإن موسكو تحتفظ الآن بالروبيات التي لا تستطيع إنفاقها أو تحويلها - باستثناء شراء السلع من الهند.²⁶

- **تطوير نظام للدفع غير سويفت** : في قمة البريكس لعام ٢٠١٥ في روسيا، بدأ وزراء من دول البريكس مشاورات حول نظام الدفع الذي سيكون بديلاً لنظام سويفت. وكان الهدف المعلن هو الانتقال إلى التسويات بالعملات الوطنية. سلط البنك المركزي الروسي الضوء على الفوائد الرئيسية مثل النسخ الاحتياطي والتكرار في حالة حدوث اضطرابات في نظام SWIFT. كما أطلقت الصين بديلاً خاصاً بها لسويفت: نظام الدفع بين البنوك عبر الحدود، والذي يمكن المؤسسات المالية في مختلف أنحاء العالم من إرسال واستقبال المعلومات حول المعاملات المالية. ولدى الهند أيضاً نظام بديل للمراسلة المالية المنظمة (SFMS)، كما هو الحال في روسيا SPFS والبرازيل بيكس^{٢٧}.

- دور أكبر لبنك التنمية الجديد : يشار إليه رسمياً باسم بنك تنمية البريكس، هو بنك تنمية متعدد الأطراف تديره دول البريكس الخمس ، وتستضيف جنوب أفريقيا المقر الأفريقي للبنك. ينصب التركيز الأساسي للبنك على الإقراض لمشاريع البنية التحتية بما يصل إلى ٣٤ مليار دولار سنوياً. ويبلغ رأس مال البنك المبدئي ٥٠ مليار دولار بمساهمة كل دولة عضو بمبلغ ١٠ مليار دولار ، مع زيادته إلى ١٠٠ مليار دولار. واعتباراً من عام ٢٠٢٠، كان لديه ٥٣ مشروعاً قيد التنفيذ تبلغ قيمتها حوالي ١٥ مليار دولار. وقدم نحو ٣٥ قرصاً للبنية التحتية . كما حصل على تصنيفات ائتمانية مرتفعة منها تصنيف AA+ من ستاندرد اند بورز وفيتش ، كما حصل على تصنيف AA من وكالة التصنيف الائتماني السابانية عام ٢٠١٩^{٢٨}.

وفي عام ٢٠٢١، انضمت بنجلاديش ومصر والإمارات العربية المتحدة وأوروغواي إلى بنك التنمية الجديد. وهي ليست بديلاً للمؤسسات المالية العالمية القائمة، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وما إلى ذلك، ولكنه يدعم النظام المالي العالمي وينوع سبل التمويل المتاحة أمام الدول وخاصة النامية^{٢٩}. وعلى الرغم من أنه يتبع نفس النموذج الذي يتبعه البنك الدولي، فإن معايير صنع القرار في بنك التنمية الجديد أكثر ديمقراطية من تلك الموجودة في مؤسسات بريتون وودز، وخاصة أن سلطات التصويت موزعة بالتساوي بين البلدان الشريكة في بنك التنمية الجديد^{٣٠}.

- التوجه نحو تبني الابتكار والتكنولوجيا ونقلها للدول الأعضاء الأقل نمواً: في ١٧ نوفمبر ٢٠٢٠، أعلن الرئيس (شي جين بينغ) أن الصين ستنشئ مركزاً للابتكار لشراكة البريكس بشأن الثورة الصناعية الجديدة مع التركيز بشكل واضح على تنسيق السياسات وتدريب الموظفين وتطوير المشاريع. وفي ٨ ديسمبر ٢٠٢٠، انعقد منتدى البريكس لعام ٢٠٢٠ حول الشراكة في الثورة الصناعية الجديدة بنجاح في شيامن بالصين، حيث تم إطلاق مركز البريكس للابتكار رسمياً. إذ أصبح منصة مهمة لأعضاء البريكس لتعزيز الشراكات والاستفادة من نقاط القوة لدى بعضهم البعض للتطور والازدهار على خلفية الثورة الصناعية الرابعة. ومع ذلك، فهو مفتوح أيضاً لغير الأعضاء في البريكس.

هذا الاتحاد هو أكثر من مجرد "منطقة تجارة حرة عالمية" أخرى - فهو مبني على مفهوم التنمية المستدامة ونهج جديد للابتكار بما في ذلك التطوير التكنولوجي. وما يجعل هذا النهج فريداً من نوعه هو أن الدول الخمس تبذل جهوداً مشتركة مستهدفة ومبسطة لتطوير إمكاناتها الابتكارية، مع الأخذ في الاعتبار السمات المميزة للأنظمة البيئية التكنولوجية الخاصة بها . وفي سعيها إلى تحقيق التنمية المؤسسية، لا تضع دول البريكس أنظارها على السباق التكنولوجي في الأسواق المتقدمة؛ بل إنهم يحاولون إيجاد حلول لمشاكلهم الداخلية الأكثر أهمية: الموارد الطبيعية، والبيئة، والقضايا الاجتماعية. تتضمن هذه الحلول "الزراعة الدقيقة للأراضي" و"الإنتاج الدقيق" وأدوات الأعمال الاجتماعية. إن التقنيات التي تنتجها مطلوبة بشدة في الأسواق الناشئة، بما في ذلك أفقر البلدان، وتحفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في العالم . وقد بدأت هذه التقنيات بالفعل في

اخترق "قمة" الهرم، لتجد طريقها إلى الأسواق المتقدمة، مما يؤدي إلى إنشاء نظام بيئي تكنولوجي عالمي كبديل للنظام الحالي القائم على تركيز القدرات البحثية في الدول الغربية واليابان^{٣١}.

وتلتزم قاعدة البريكس للابتكار بروح البريكس المتمثلة في الانفتاح والشمول والتعاون المريح للجانبين. ويركز على تنفيذ شراكة البريكس بشأن الثورة الصناعية الجديدة والابتكار والتعاون في المجال الصناعي. كما أنها تنظر في التجارة والاستثمار والتبادلات الثقافية والمجالات الأخرى ككل. إلى جانب ذلك، تنفذ القاعدة بشكل منهجي أنشطة التبادل والتعاون الدولي، وتعزز قوة الدفع لتعاون البريكس والقدرة على مواجهة تحديات الثورة الصناعية الجديدة بشكل مشترك، وتعزز التحقيق المشترك للتقدم التكنولوجي والازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية³². وتجدر الإشارة هنا إلى إمكانية قيادة كل من الصين والهند، على وجه الخصوص، الريادة في مجال التكنولوجيا والابتكار، ويساهم تقدمهم في مجالات مثل النكاه الاصطناعي والتجارة الإلكترونية والاتصالات في ذلك تشكيل المشهد التكنولوجي العالمي. ويمكن أن يعزز التعاون في مبادرات البحث والتطوير الابتكار والتقدم التكنولوجي في دول البريكس³³.

- **الحروب التجارية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية** : المقاومة التي سوف تبديها الولايات المتحدة في محاولة منها في بقاء النظام الاقتصادي العالمي القائم من المحتمل أن تزيد من شدة الحروب الاقتصادية والتجارية بينها وبين الصين خاصة في ظل تنبؤات بفوز ترامب في الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠٢٥. وهو ما يثير النقاش بشأن ما يمكن أن تتعرض له أحد أهم اقتصادات البريكس، حيث تضرر الاقتصاد الصيني بشكل مباشر نتيجة للحرب التجارية، حيث انخفضت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة وتباطأ النمو الاقتصادي في الصين. وهذا دفع الصين إلى البحث عن أسواق بديلة وتوسيع التعاون الاقتصادي مع دول البريكس الأخرى لتعويض الخسائر، كما استفادت الهند من الفرص التجارية الناتجة عن تحويل سلاسل التوريد بعيداً عن الصين. كما أن الشركات العالمية التي تسعى إلى تجنب التعريفات الجمركية بدأت تنظر إلى الهند كبديل محتمل للمنشآت التصنيعية. أما روسيا، فقد استفادت من زيادة الطلب الصيني على الطاقة والموارد الطبيعية كبديل للواردات الأمريكية، مما عزز من العلاقات الاقتصادية بين الصين وروسيا. كذلك الحال بالنسبة للبرازيل فقد استفادت من زيادة الطلب الصيني على المنتجات الزراعية، مثل فول الصويا، كبديل للواردات الأمريكية^{٣٤}. ومن هنا يمكن القول بأن الحرب التجارية دفعت دول البريكس إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون فيما بينها كوسيلة لمواجهة التحديات الدول الأعضاء في البريكس بدأت تتبنى سياسات اقتصادية بديلة تهدف إلى تقليل الاعتماد على الأسواق الأمريكية³⁵.

ب- تحديات مستقبلية أمام البريكس :

- **عدم وضوح استراتيجية البريكس وهيكلها التنظيمي** : لم توضح المجموعة استراتيجيتها التوسعية القادمة - والتي ستحتاج إلى معالجة معايير إضافة أعضاء جدد محتملين - مما يترك الباب مفتوحاً للتوسع في كل دورة رئاسية جديدة. وهذا بدوره سيشكل تحدياً أمام الحفاظ على عملية صنع القرار على أساس الإجماع وسيثير مسألة

الحاجة إلى مؤسسات جديدة لمجموعة البريكس، مثل الأمانة العامة، والسكرتارية، ومقر المجموعة وغيرها من أطر الهيكل التنظيمي. علاوة على ذلك، لم تحدد مجموعة البريكس بعد أهدافها في مواجهة دول الجنوب العالمي غير الأعضاء، وعلى نحو مماثل، ليس من الواضح بعد المسار الذي سوف يسلكه أعضاء مجموعة البريكس لتعزيز إصلاح المنظمات المتعددة الأطراف^{٣٦}.

- **التلوث البيئي المغاير للتوجه الأخضر المستدام**: تواجه دول البريكس العديد من القضايا البيئية والمتعلقة باستهلاك الموارد. وقد نشأت هذه القضايا - إلى حد ما - من التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا، فعلى سبيل المثال، أطلقت دول البريكس أكثر من ٤٠٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية في عام ٢٠٢٣، كما تعد جنوب أفريقيا هي رابع عشر أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة في العالم في عام ٢٠١٨، وستزيد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى ٩٠٪ فوق مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٣٠، باستثناء استخدام الأراضي والغابات.

وقد احتلت البرازيل المرتبة ١٣ بين أكبر الدول المصدرة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠١٦. كما أدى التطور الاقتصادي في روسيا إلى ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهي حالياً من بين أكبر ٥ مصادر لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ومن المتوقع أيضاً أن تتزايد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الهند بسرعة وبشكل مستمر في المستقبل؛ وهي حالياً ثالث أكبر مصدر لانبعاثات كذلك الصين هي الدولة الأكثر إطلاقاً لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم^{٣٧}.

يضاف إلى ذلك كون استهلاك الموارد الطبيعية هو أيضاً مصدر قلق كبير، إذ يشكل استهلاك الطاقة غير المتجددة في دول البريكس أكثر من ٣٥٪ من الإجمالي العالمي، كما تضاعف استخراج خام المعادن العالمي ثلاث مرات منذ السبعينيات وحتى عام ٢٠٢١، ليصل إلى ٧.٤ مليار طن، حيث تم استخدام ٥٤٪ في دول البريكس. ومن المتوقع أن تستخدم دول البريكس، وخاصة الصين والهند، المزيد من الموارد الطبيعية في المستقبل، وستشكل الصين والهند نصف نمو استخدام الطاقة العالمي حتى عام ٢٠٣٥.

ويعني هذا الوضع زيادة التدفقات المجسدة في - انبعاثات الكربون، وانبعاثات ملوثات الهواء، والطاقة غير المتجددة - المنقولة بين البلدان، فعلى سبيل المثال، على مدى الخمسين عاماً الماضية، انتقلت آثار انبعاثات أكاسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وتبين أن استهلاك الولايات المتحدة يشكل تهديداً للتنوع البيولوجي الأرضي في جنوب البرازيل ولأنواع البحرية في جنوب شرق آسيا عبر تجارة سلسلة التوريد العالمية. وتتطلب هذه التأثيرات المرتبطة أن تنظر البلدان في قضايا الانبعاثات البيئية واستهلاك الموارد على طول سلسلة التوريد العالمية في التجارة؛ بدلاً من مجرد الإنتاج المحلي. هذه الاعتبارات ضرورية لفهم شامل للتنمية الاقتصادية والاهتمامات البيئية^{٣٨}.

- **العلاقات المتوترة بين بعض الدول الأعضاء**: وعند النظر في مستقبل مجموعة البريكس، من المهم أن نتذكر أن الهند والصين منافسان نظاميان. ومن المرجح أن تشد المنافسة بينهما، نظراً للنزعة القومية، والنزاعات الحدودية، والمنافسة في بحر الصين الجنوبي. وتعتبر علاقات الهند مع الصين متوترة تاريخياً، ومازالت

الخلافات بين البلدين قائمة، ولكن الهند تتبنى الآن سياسة خارجية أكثر حزمًا. على سبيل المثال، قد تؤدي المنافسة المتزايدة بين نيودلهي وبكين في مناطق مثل مجموعة شرق أفريقيا إلى جعل التعاون صعبًا. علاوة على ذلك، فإن علاقات الهند الدافئة مع الولايات المتحدة قد تجعل مجموعة البريكس أقل تماسكًا. وعلى الرغم من نمو الهند بسرعة، ولكن لا تشير أي من توقعات المستقبل والابتكار الأفريقي إلى أن اقتصادها سوف يقارن بحجم اقتصاد الصين في نصف القرن المقبل، ويؤدي مسار نموها القائم على الخدمات إلى تحسينات إنتاجية أبطأ من التحول القائم على التصنيع في الصين والنمو الآسيوية.

كما أن استفادة الهند من النفط الروسي والأسلحة الروسية، إلا أنها تشعر بقلق متزايد بشأن التهديد الأمني الذي تمثله الصين، فضلاً عن تأثير الشركات الصينية التي تزاحم شركات التكنولوجيا الهندية. وعلى الرغم من أن العديد من الدول تصطف للانضمام إلى البريكس، إلا أن المحللين يقولون إن التوسعة قد لا تفيد جميع الأعضاء. فقد ترى الهند والبرازيل عيوبًا أكثر من المزايا في مجموعة "بريكس بلس" الموسعة، حيث ستضعف أصواتها كلما زاد حجم المجموعة، حتى مع بقاء الصين اللاعب المهيمن في التحالف^{٣٩}.

كما إن تأثير العقوبات الغربية ضد روسيا يقيد علاقات موسكو مع دول البريكس الأخرى. على سبيل المثال، قامت البنوك الهندية والصينية بتقييد إقراضها للكيانات الروسية إلى حد كبير، امتثالاً للعقوبات الغربية. وبالمثل، في يوليو ٢٠٢٣، أكد بنك التنمية الجديد أنه لا يفكر في مشاريع جديدة في روسيا، على الرغم من كون موسكو مساهما. وأوقفت المعاملات الجديدة في روسيا في مارس ٢٠٢٢. في نهاية المطاف، قد تعني الهيمنة الساحقة للصين داخل مجموعة البريكس أنه سيتعين على الدول أن تقرر ما إذا كان مستقبلها الاقتصادي يقع على عاتق واشنطن أو بكين^{٤٠}.

- **الدوافع المختلفة للدول الأعضاء الجدد** : ان دوافع الأعضاء المحتملين في مجموعة البريكس متنوعة ، فالمملكة العربية السعودية على سبيل المثال: إنها بالفعل دولة غنية بشكل استثنائي، ولديها علاقة أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة، ويمكنها تعبئة ثروة سيادية كبيرة للاستثمار في السعي لتحقيق التوسع الاقتصادي ، لكن يظل الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الطاقة، وهو مهدد على المدى الطويل بفعل إزالة الكربون على مستوى العالم. ورغم أن هؤلاء الأعضاء الجدد المحتملين يشكلون أهمية إقليمية بكل تأكيد، إلا أنهم ليسوا البلدان الأضخم أو الأقوى أو الديناميكية اقتصادياً ، وتظهر هذه المشكلة بسبب حقيقة مفادها أن مسارات النمو الاقتصادي كانت متفاوتة للغاية، وتفتقر المجموعة إلى مبادئ أيديولوجية موحدة واضحة أو رؤية مشتركة لإدارة النظام العالمي. إن توسيع العضوية إذن يدور جزئياً على الأقل حول اكتساب زخم متجدد في سياق حيث تظل مجموعة البريكس تعاني من مصالح متباينة، ومسارات تنمية، ومستويات نسبية من الأهمية الجغرافية الاقتصادية والقدرة على ممارسة نفوذ كبير على النظام الدولي^{٤١}.

- ويمكن اختصار أهم تلك الفرص والتحديات المستقبلية فيما يلي :-

جدول رقم (٥) الفرص والتحديات في مجموعة البريكس

التحديات التي تواجه ظهور دول البريكس	الفرص التي قد تحظى بها دول البريكس
ديناميكيات القوة العالمية : حيث تسعى دول البريكس إلى زيادة نفوذها على الساحة العالمية، لكنها تواجه منافسة من القوى الراسخة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وإدارة العلاقات مع تلك القوى يمكن أن تشكل تحديًا لدول البريكس.	تجمع شامل يمثل الجنوب العالمي - خاصة وأن كلاً من الصين وروسيا قدمتا نفسيهما على أنهما تنتميان إلى الجنوب العالمي.
التفاوتات الاقتصادية : تواجه دول البريكس فوارق اقتصادية كبيرة فيما بينها، مع وجود دول مثل الصين والهند لديها اقتصادات أكبر من البرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا. هذه التفاوتات يمكن أن تخلق التوترات داخل المجموعة وتعيق التعاون في قضايا مثل التجارة والاستثمار.	يعد تعزيز التنمية المستدامة جزءًا أساسيًا من جدول أعمال البريكس. فكثيرا ما يؤكد قادة البريكس على دور البريكس في الدعوة إلى مزيد من "الاستقرار والتنمية المستدامة خاصة في الدول النامية وأفريقيا .
عدم المساواة الاجتماعية ، فعلى الرغم من النمو الاقتصادي، لا تزال دول البريكس تواجه تفاوتات اجتماعية كبيرة، بما في ذلك الفقر والبطالة وعدم الحصول على الخدمات الأساسية. ومعالجة أوجه عدم المساواة تتطلب الاستمرارية في الجهود الرامية إلى ضمان النمو الشامل والتنمية العادلة.	- توجهات الدول الأعضاء في البريكس نحو تعزيز عملاتهم الوطنية ، والتوجه مستقبلا نحو اصدار عملة موحدة .
الاختلافات السياسية لدى دول البريكس من حيث الأنظمة والأولويات السياسية ، الأمر الذي يمكن أن يخلق تحديات في مواءمة سياساتها وأهدافها. وتداخل وجهات نظر حول قضايا مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم بما يمكن أن يؤدي إلى توترات داخل المجموعة.	تحظى الدول الأعضاء بالبريكس بتقديم ملحوظ في مجالات تكنولوجيا المعلومات والابتكار والتحول الرقمي ، وهو ما سوف يدفع تلك الدول مستقبلا في التميز والهيمنة في استثمارات هذه المجالات .
المخاوف البيئية باعتبارها اقتصادات ناشئة كبرى، إذ تواجه دول البريكس تحديات بيئية كبيرة، بما في ذلك الهواء وتلوث المياه، وإزالة الغابات، وتغير المناخ. إن التصدي لهذه التحديات يتطلب تنسيق	توسيع عضوية بنك التنمية الجديد كمؤسسة تمويلية لأعضاء البريكس ، واحتمالات دور أكبر له في تعزيز عملية التنمية والاستثمار في

<p>الجهود والاستثمارات في التنمية المستدامة، والتي قد يكون من الصعب تحقيقها في ظل تنافس المصالح والأولويات.</p>	<p>دول المجموعة .</p>
<p>التحديات التنظيمية والقانونية ، فلدى دول البريكس أطر تنظيمية وقانونية مختلفة، والتي يمكن أن تخلق حواجز أمام التجارة استثمار . وقد يكون تنسيق هذه الأطر ومعالجة التحديات القانونية أمراً معقداً ويستغرق وقتاً طويلاً، مما يعيق التعاون والتكامل داخل المجموعة.</p>	<p>نظام الدفع الجديد لدول "بريكس"، والذي من المخطط إنشاؤه مع الأخذ في الاعتبار استخدام الأصول المالية الرقمية، وسيضمن أيضاً نظاماً لنقل الوثائق المالية.</p>

- من اعداد الباحث استنادا الى المراجع التالية :

- Nirmala Dorasamy and Eustache Tanzala Kikasu , "Global Inequality: Will The Inequality Among the Brics Nations Hinder Manoeuvring the Global Economy " , **International Journal of Religion** , Volume: 5| Number 7 2024 , PP.943-946, <https://2u.pw/NAJXpvGD>
- Aude Darnal, " **The Future of BRICS: Between Objectives and Challenges** " , November 9, 2023 , <https://2u.pw/8zXRWiJv>
- McCarthy, S., "Countries are clamouring to join BRICS group, South Africa says, as Russia takes up leadership" . 2024 , <https://2u.pw/KXSoEeBY>

رابعاً - سيناريوهات متوقعة لمستقبل تنمية البريكس :

تتناول سيناريوهات تنمية البريكس الأربعة الواردة أدناه، والتي تعتمد على كثافة التكامل السياسي والاقتصادي الشامل، نطاق تطورها المحتمل. فعلى الرغم من أن دول البريكس ليس لديها أمانة خاصة بها أو هيئة تنفيذية دائمة فوق وطنية، إلا أن هناك العديد من الأشكال التي تمكنها من الاجتماع ومناقشة القضايا المشتركة. إن التحالفات الاقتصادية تُبنى في المقام الأول لإيجاد حلول للتحديات الداخلية التي يواجهها أعضاؤها. ومن ثم، فإنها تركز بشكل كبير على تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق إنشاء أدوات لمزامنة أنشطتها الاقتصادية، بما في ذلك آلياتها التنظيمية المتعلقة بالتجارة والجمارك. مع الأخذ في الاعتبار الدرجة العالية من عدم اليقين السياسي والاقتصادي في العالم وحقيقة أن سياق التنمية في مجموعة البريكس ليس محددًا مسبقًا على الإطلاق، فقد استخدمنا نهجًا قائمًا على السيناريوهات لمعالجة درجات مختلفة من التكامل السياسي والاقتصادي لدول البريكس في مواجهة من التحديات العالمية.

وهناك أربعة سيناريوهات محتملة لتطوير البريكس هي الأكثر ترجيحًا ، وينطوي كل سيناريو على مجموعة مختلفة من مبادرات التكامل السياسي والاقتصادي التي يتعين تنفيذها^{٤٢}. وفيما يلي توضيحاً لهذه السيناريوهات

-:

- السيناريو الأول "نادى أو مجموعة" (Club):

في السياق الدولي يشير النادى إلى مجموعة من الدول التي تتعاون بشكل منتظم في مجالات محددة لتحقيق أهداف مشتركة. وعلى خلفية التحول العالمي، اتضح أن البريكس ظل نادياً للدول الناشئة، إذ تفضل كل دولة عضو متابعة مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية الخاصة بها والمشاركة في مجموعة متزايدة باستمرار من المنصات والتحالفات والأندية الإقليمية والدولية. ويفترض هذا السيناريو بعض الجمود؛ ومع ذلك، فإنه لا يسمح بالاستفادة من كامل الإمكانيات السياسية والاقتصادية التي تتمتع بها الدول الأعضاء. وهذا يستدعى تأسيس أمانة دائمة لمجموعة البريكس، مما يعزز من قدرة التنسيق والمتابعة بين الدول الأعضاء.

وفي الوقت نفسه، يدفع الوضع الاقتصادي العالمي المتدهور دول البريكس إلى الدفاع عن أسواقها الوطنية واللجوء إلى الحمائية. ولا تزال الاقتصادات المحلية كثيفة الاستخدام للموارد وتعتمد على الابتكارات والمؤسسات المقترضة. وكان إحجام الحكومات الوطنية عن التخلي عن أي جزء من سيادتها السياسية والاقتصادية، إلى جانب النظام المتشابك للالتزامات الخارجية لكل دولة، سبباً في منعها من تشكيل هيئات فوق وطنية. وتستمر مجموعة البريكس في الوجود في شكل اجتماعات دورية بين قادتها. وفي مواجهة خطر عدم الاستقرار الداخلي طويل الأمد الناجم عن عدد من الإخفاقات المؤسسية، قرر كل عضو في البريكس المضي قدماً بمفرده ودخل في تحالفات مع دول مجموعة السبع بناءً على حسابات مفادها أنه يمكن تبادل النفوذ داخل منطقة معينة مقابل فرصة للتأثير على الأجندة العالمية. أدى تطور منظمات أخرى أكثر ديناميكية إلى تركيز دول البريكس بشكل أكبر على منصات بديلة، في حين يتوقع الخبراء أن تكون قمة البريكس في عام ٢٠٣٠ هي الأخيرة للنادي.

- السيناريو الثانى "تحالف" (Alliance): قد تتحول مجموعة البريكس إلى تحالف ينطوي على تغيير جوهري في طبيعة التعاون بين الدول الأعضاء مما يعني الانتقال من مجرد مجموعة اقتصادية أو منتدى تعاون إلى كيان سياسي واستراتيجي أكثر تنظيماً وتنسيقاً. وهذا يتطلب:

- تعزيز التعاون السياسى والعسكرى .

- انشاء هياكل تنظيمية أكثر رسمية مثل مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء المشتركين، مما يعزز من القدرة على اتخاذ القرار.

- تشكيل أمانة عامة دائمة تدير العمليات اليومية للتحالف وتنسيق المبادرات المشتركة.

وفي محاولة لتحقيق هذا الهدف، تتبنى دول البريكس استراتيجية ذات مستويين: تعزيز تمثيلها في نظام مؤسسات الحكم العالمية ومنصات الاتصال وفي الوقت نفسه توسيع عضويتها من خلال فتح الأبواب أمام بلدان أخرى. ويتم تشكيل نظام عضوية متعدد المستويات في التحالف، ونتيجة لذلك من المرجح أن يتم عرض العضوية على دول أخرى خلال قمة الدول الناشئة المقبلة في أنقرة عام ٢٠٣٠.

والتحدي الرئيسي في هذا السيناريو هو الحاجة إلى التغلب على التوترات الداخلية، بما في ذلك المنافسة في عدد من المناطق، والنزاعات الحدودية القديمة (في المقام الأول بين الهند والصين)، والتردد في تقاسم ولو جزء من سيادة هذه البلدان لصالح التحالف. التكامل الكامل لجميع الأعضاء. ومن ناحية أخرى، فإن حقيقة أن بعض البلدان المختارة تشترك في مشاكل معينة لا يعني أنها تعتبرها مشتركة. ومن هذا المنظور، فإن الحالة الإيجابية هي منظمة حلف شمال الأطلسي، حيث تتمكن البلدان التي تعاني من توترات تاريخية يعود تاريخها إلى قرون مضت من التعايش بنجاح في هيكل عسكري واحد يتجاوز الحدود الوطنية والبحث بشكل مشترك عن إجابات للتحديات السياسية والاقتصادية.

- السيناريو الثالث " اتحاد " (Union):

يعد الاتحاد الأوروبي مثالاً رئيسياً على كيف يمكن أن تتطور مجموعة دولية من منظمة للتعاون الاقتصادي إلى اتحاد سياسي واقتصادي متكامل، يضم مؤسسات مشتركة وسوقاً موحدة وعملة موحدة. وتحويل البريكس إلى اتحاد يعزز من قدرته على تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي واجتماعي عميق بين الدول الأعضاء، مما يمكنه من تحقيق أهداف مشتركة بشكل أكثر فعالية وتأثيراً على الساحة الدولية.

وفي هذه البيئة، يعمل الاتحاد الاقتصادي لمجموعة البريكس على تضيق أجندة سياسته الخارجية ويركز بشكل أكبر على التعاون مع الكتل التجارية الأخرى والدول المعزولة (إنشاء مناطق تجارة حرة، وتكثيف العمل في مناطق مختلفة من العالم، وتنويع محفظة مشاريعه). ومع ذلك، يظل الهدف الأساسي للاتحاد هو السعي إلى تحقيق تكامل اقتصادي أعمق. وهنا يختار زعماء الدول الأعضاء في البريكس استراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال تعزيز التكامل والتغلب على التحديات السياسية مهما كان حجمها عن طريق أن يأخذ البريكس شكلاً تنظيمياً في هيئة اتحاد شبيه بالاتحاد الأوروبي. ويعمل الاتحاد الاقتصادي لمجموعة البريكس على تضيق أجندة سياسته الخارجية ويركز بشكل أكبر على التعاون مع الكتل التجارية الأخرى والدول المعزولة (إنشاء مناطق تجارة حرة، وتكثيف العمل في مناطق مختلفة من العالم، وتنويع محفظة مشاريعه). ومع ذلك، يظل الهدف الأساسي للاتحاد هو السعي إلى تحقيق تكامل اقتصادي أعمق.

- السيناريو الرابع "شركات" (Corporation) : تحول البريكس إلى شركات corporation

يشير إلى مفهوم مختلف تماماً التنظيمات السياسية والاقتصادية التقليدية. في هذا السياق، يمكن أن يتم فهم " corporation كمؤسسة تتصرف بطريقة مشابهة للشركات الكبرى، تدار بأسلوب يتميز بالكفاءة والفعالية لتحقيق أهداف اقتصادية وتنموية مشتركة. وهذا يتطلب تشكيل مجلس إدارة مشترك يتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء، يتولى اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وهنا يمكن إقامة شراكات مع كيانات دولية أخرى، سواء كانت حكومية أو خاصة، لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف .

وفي هذا الإطار ، تكون الاتصالات الاقتصادية والرقمية والثقافية والتعليمية بين دول البريكس آخذة في الارتفاع. وتدير شركات من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا مشاريع تنموية على نطاق

عالمي، ومن الأمثلة التوضيحية بشكل خاص مشروع البنية التحتية واسع النطاق الذي يسمى "مفترق الطرق الأفريقي" لبناء اتصالات النقل بين أكبر دول وسط وشرق وجنوب وغرب أفريقيا. وانضمت أكثر من ٣٠٠ شركة من الدول "الخمس الكبرى" إلى جهودها لتنفيذ هذا المشروع، في حين قامت قوات الاستجابة السريعة التابعة لمجموعة البريكس، التي تعمل بموجب تفويض من الأمم المتحدة، بتوفير الأمن أثناء بناء شريان النقل القاري. وتتزايد أعداد هذه الأمثلة بشكل مستمر، فقد أصبحت أميركا اللاتينية مركزاً عالمياً للتكنولوجيات الحيوية، وأصبحت الشركات المصنعة في شمال شرق الصين تنتج منتجات عالية التقنية أكثر من بقية البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مجتمعة، في حين أصبحت روسيا المركز العالمي للعلوم الأساسية.

وهذا السيناريو لا يأخذ في الاعتبار التحديات والفرص التي تقدمها السيناريوهات السابقة. إن التطور المتوخى للأحداث في حد ذاته لا يوفر أي شروط مسبقة لدول البريكس للظهور في هذا الدور، وما إذا كان من الممكن تنفيذ هذا السيناريو بنجاح يعتمد على قدرة دول البريكس على تصور مستقبل مشترك.⁴³

- خاتمة ونتائج الدراسة :

ليس هناك شك في أن التوسع الأخير لمجموعة البريكس يشكل حدثاً عالمياً مهماً. فبالإضافة إلى التقدم الذي تم إحرازه ممثل في المبادرات الرئيسية الثلاث التي اتخذتها مجموعة البريكس (بنك التنمية الجديد، وهيئة تنظيم الاتصالات، ومبادرة البريكس للدفع)، إلا أنه لا ينبغي أن ينظر إلى الوضع على أنه الغاء للنظام الاقتصادي العالمي الراهن بل يعتبر خطوة لتعزيز المنافسة معه. كما أن المزايا الاقتصادية التي قد ينعم بها البريكس قد يواجهه أيضاً تحديات مستقبلية لا بد من العمل على تخطيها وتجاوزها بما يسمح للتكتل بالسير قدماً نحو أهدافه الاقتصادية، خاصة أنه لم يوضح استراتيجيته التوسعية - والتي ستحتاج إلى معالجة معايير إضافة أعضاء جدد محتملين - مما يترك الباب مفتوحاً للتوسع في كل دورة رئاسية جديدة.

وسوف يعتمد التأثير الفعلي لتوسع مجموعة البريكس على عدة عوامل، بما في ذلك قدرة المجموعة على التغلب على تحدياتها الداخلية، ومدى استجابتها من عدمه للشمال الغربي. ومع ذلك فإن التوسع السلس يمثل إشارة واضحة إلى أن ميزان القوى العالمي يتغير وأن البلدان النامية تلعب دوراً متزايد الأهمية في الشؤون العالمية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن مستقبل مجموعة البريكس لن يشمل الدول الأعضاء المعنية فحسب، بل سيشمل أيضاً بقية العالم، الذي يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى مؤسسات دولية جديدة قادرة على التصدي للتحديات العالمية

أما فيما يتعلق بسيناريوهات تنمية البريكس، ومع الأخذ في الاعتبار حجم التحديات العالمية، والعقبات المختلفة داخل مجموعة البريكس، والديناميكيات القطرية المعقدة، فإننا ندرك أن أي مسار تنمية لمجموعة البريكس سيتضمن عناصر مختلفة مأخوذة من السيناريوهات الأربعة. وأن نجاح دول البريكس يتوقف على مدى

قدرتها على مواجهة التحديات العالمية وعلى تطوير استراتيجية تكاملية متسقة تسمح باستغلال موارد الدول الأعضاء بما يحقق المصلحة المشتركة للجميع Win-Win Approach.

- توصيات الدراسة :

- تكثيف التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء من خلال إزالة الحواجز الجمركية وتبسيط الإجراءات البيروقراطية ، وتحسين البنية التحتية وطرق النقل والمواصلات التي تربط بين دول المجموعة. كذلك تطوير معايير موحدة لتسهيل تبادل السلع والخدمات. وتشجيع الشركات على تسعير منتجاتها وخدماتها بالعملة الوطنية عند التصدير إلى دول البريكس الأخرى.
- وضع خطة استثمارية واضحة المعالم لمجموعة البريكس تتضمن تشجيع الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والبنية التحتية . كذلك الاستثمار في البحث والتطوير لتعزيز القدرة التنافسية للدول الأعضاء .
- التعاون في مجال استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام لتلبية الاحتياجات التنموية للدول الأعضاء ، عن طريق وضع استراتيجيات محددة المدة لاستغلال الموارد وفقا للميزة النسبية لها في كل دولة .
- التنسيق والتعاون السياسي والدبلوماسي مما يتيح لها التأثير على صياغة القواعد والمعايير الدولية ، من خلال توحيد المواقف في المحافل الدولية بشأن القضايا العالمية مثل (التغير المناخي ، الأمن السيبراني ، الصراعات الدولية... الخ) . فضلا عن انشاء اليات للتعاون الأمني وتبادل المعلومات .
- تطوير قوانين وتنظيمات مالية مشتركة لتوحيد معايير الدفع وتسهيل التعاملات بين الدول الأعضاء . وتشجيع استخدام العملة الوطنية في المعاملات التجارية لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي وتعزيز السيادة النقدية ، وهذا يتطلب تشجيع توقيع اتفاقيات تجارية بين الدول الأعضاء بالعملة الوطنية بدلاً من العملات الأجنبية . مع وضع خطط واضحة محددة بفترة زمنية يمكن من خلالها تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجموعة عن طريق توحيد العملة .
- تعزيز التعاون والتنسيق بين البنوك المركزية لدول البريكس لتنسيق السياسات النقدية ، ودعم النظام النقدي الذي يسعى البريكس الى دعمه . مع توقيع اتفاقيات مقايضة العملات بين البنوك المركزية لدول البريكس لزيادة السيولة وتسهيل التمويل التجاري والاستثماري . وتطوير نظام دفع مشترك بين دول البريكس يسهل التعاملات المالية والتجارية بالعملة الوطنية ، ومحافظ إلكترونية مشتركة تمكن الشركات والمستهلكين من إجراء المعاملات بالعملة الوطنية بسهولة وامان .
- إنشاء سوق سندات مشتركة بالعملة الوطنية لتوفير أدوات تمويل بديلة وتقليل الاعتماد على الأسواق المالية الدولية.

¹⁾ Alicia Garcia-Herrero , " **China continues to dominate an expanded BRICS** " , The East Asia Forum , 12 April 2024, <https://2u.pw/sMrfHDJ2>

²⁾ Navdeep Suri , *et.al* , " **The BRICS Summit 2023: Seeking an Alternate World Order?** " , Council on Foreign Relations , Aug 31, 2023, <https://2u.pw/KNIoWgT>

And :

-BRICS , " **BRICS and Africa: Partnership for Mutually Accelerated Growth,Sustainable Development and Inclusive Multilateralism** " , August .2023 , <https://2u.pw/Nf5Bcggs>

³⁾ Samantha Arias , " **Intra-BRICS Trade Increased by 56% in 2017-2022** " , Sputnik , 4.11.2023 , <https://2u.pw/9rAwmcfP>

⁴⁾ Vinod Dsouza , " **BRICS Intra-Trade Reaches 37% of The World's Transactions** " , Watcher.Guru , November 8, 2023 , <https://2u.pw/egGlpbLp>

⁵⁾ Statista , **Sum of trade exports and trade imports between the BRICS countries and selected countries that allegedly want to join BRICS as of 2022** , <https://2u.pw/YmUV6J3o>

^٦) UNCTAD , **BRICS Investment Report** ,(Geneva : UNCTAD , 2023) ,PP.10-11.
^٧)United Nations Conference on Trade and Development " UNCTAD " , **BRICS Investment Report 2023** ,(Geneva : UNCTAD , 2023) ,PP.10.-15.
^٨)UNCTAD , **Op.cit** ,PP.11-13.

^٩) احمد دياب ، توسع تجمع البريكس .. الحوافز وحدود الفاعلية " ، مجلة افاق اسبوعية ، (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، العدد ١٢ ، المجلد السابع ، أغسطس ٢٠٢٣) ، ص ص ٧٩ - ٨٠ .

^{١٠}) د. منال محمد الحسانين ، وآخرون ، " الأثار الاقتصادية لتجمع البريكس (BRICS) على النظام الدولي للمدفوعات ، دراسة تحليلية على مصر " ، **المجلة العلمية للبحوث التجارية (المنوفية : كلية التجارة جامعة المنوفية ، العدد الثاني ، المجلد ٤٩ ، ابريل ٢٠٢٣)** ، ص ص ٧٥١ .

^{١١)} UNCTAD , **World Investment Report 2023** , <https://2u.pw/e9bRBrr>

^{١٢)} Nirmala Dorasamy and EustacheTanzala Kikasu , "Global Inequality: Will The Inequality Among the Brics Nations Hinder Manoeuvring the Global Economy" , **International Journal of Religion** , Volume: 5| Number 7, 2024 , <https://2u.pw/NAJXpvGD>

^{١٣})Andrés Serbin , " **BRICS Political and Geopolitical Challenges: A View from the South** " , August.2022, <https://2u.pw/16oiMTDz>

And :

- Andre Gattolin , & Emmanuel Veron , " **The BRICS, a geopolitical challenge overlooked by the European Union** " , Foundation Robert SCHUMAN , 13 February 2024, <https://2u.pw/HssGkG2I>

^{١٤)} Vinod Dsouza , " **BRICS Intra-Trade Reaches 37% of The World's Transactions'** , November 8, 2023 , <https://2u.pw/RWtBXWGU>

^{١٥}) BRICS Today , " **The Global Economic Landscape: G7 vs BRICS in 2024** " , February 19, 2024 , <https://2u.pw/ooEP4jYD>

¹⁶⁾ Niccolo Conte , & Sabrina Lam , "Economic Growth Forecasts for G7 and BRICS Countries in 2024 " April 24, 2024 <https://2u.pw/OEdBTlkG>

¹⁷⁾ Xu Tian , *et.al* , "Examining the role of BRICS countries at the global economic and environmental resources nexus" , Volume 262, 15 May 2020, <https://bit.ly/3ToQIjC>

And :

- Lord Jim O'Neill , "Does an expanded BRICS mean anything?" , Catham House , 27 AUGUST 2023 , <https://bit.ly/41o69dD>

¹⁸⁾ Aude Darnal , *et.al* , "The Future of BRICS: Between Objectives and Challenges" , Stenson Centre , November 9, 2023 , <https://bit.ly/3tr0gjc>

¹⁹⁾ Economics Observatory, **The BRICS countries: where next and what impact on the global economy?** , 20 OCT 2022 ,

<https://bit.ly/3NoOn4g>

And:-

- Institute For Security Studies ,**BRICS+ and the future of the US dollar** , 25 AUG 2023 , <https://bit.ly/3GGnfda>

²⁰⁾ Alicia Garcia-Herrero , **Op.cit.**

²¹⁾ Investment Monitor , "The BRICS: a viable alternative to the existing world economic order? " , 31 July, 2023 , <https://bit.ly/3te9mzW>

²²⁾ Xu Tian , *et.al* , "Examining the role of BRICS countries at the global economic and environmental resources nexus" , Volume 262, 15 May 2020, <https://bit.ly/3ToQIjC>

²³⁾ Investment Monitor , **Op.cit.**

²⁴⁾ Mechael Lloyd , "The Future Impact of the BRICS: A Reality Check" , , the Global Policy Institute 3.Sep.2023. , <https://bit.ly/4afVxl7>

²⁵⁾ DANILA V. ANTIPIN , & ANASTASIA I. FILIMONOVA , "PROSPECTS FOR THE INTRODUCTION OF THE BRICS SINGLE CURRENCY IN THE CONTEXT OF THE FUNCTIONING OF THE NATIONAL RUSSIAN CURRENCY" , June 2024 , PP.10-11, <https://2u.pw/srBkyRL7>

²⁶⁾ Jakkie Cilliers , "BRICS+ and the future of the US dollar" , Institute For Security Studies , 25 August 2023 , <https://2u.pw/XJplFOoN>

) Brics Business Council , " THE NEW INTERNATIONAL PAYMENT SYSTEM IN «BRICS PLUS» "™
FORMAT ITS «BRICS PAY» RETAIL SEGMENT" ,2019, PP.4-12., <https://2u.pw/jHSxpOnP>

²⁸⁾ Barclay Ballard , " Failure to welcome new members could render the BRICS association irrelevant – here's why" , 2023 , <https://2u.pw/Yow6IaeK>

²⁹⁾ PROF. ENGR. ZAMIR AHMED AWAN , " Bright Future of BRICS and China's Role" , Modern Diplomacy, DECEMBER 12, 2023 , <https://2u.pw/H4JjvSDM>

³⁰⁾ Carien du Plessis, Anait Miridzhanian and Bhargav Acharya , "BRICS welcomes new members in push to reshuffle world order", Reuters, August.2023, <https://2u.pw/sdHikFwr>

³¹) Andrey Shapenko , *et.al* , "BRICS: Four Scenarios of the Future", **BRICS Magazine** , 2023 , <https://2u.pw/99kC34nj>

) PROF. ENGR. ZAMIR AHMED AWAN , **Op.cit.**³²
)Nirmala Dorasamy1 and EustacheTanzala Kikasu, **Op.cit.** , PP.956-957-³³

³⁴) Eugenio Cerutti, Gita Gopinath, Adil Mohommad , "The Impact of US-China Trade Tensions " , IMF , May 23, 2019 , <https://2u.pw/dpuCfOKM>

And:

- Pablo Fajgelbaum , & Amit Khandelwal , **THE ECONOMIC IMPACTS OF THE US-CHINA TRADE War** , Working Paper 29315 , December 2021, PP.2-4. , <https://2u.pw/6LzryXCd>

³⁵)EURASIAN RESEARCH INSTITUTEUS , -China Trade War: Economic Causes and Consequences , 27.02.2020 , <https://2u.pw/99kC34nj>

- **And :**

- Pablo Fajgelbaum , *et.al* , The 'bystander effect' of the US-China trade war , June 2023 , <https://2u.pw/2LItkog6>.

³⁶)Aude Darnal , "The Future of BRICS: Between Objectives and Challenges" Stimson Center , November 9, 2023 , <https://2u.pw/QO80y2n4>

³⁷)J. Polit. , "The dilemma of growth: pollution and health impacts in the BRICS countries (Brazil, Russia, India, China, South Africa)" , Dec 2023, <https://2u.pw/0wojBPSF>

And :

-Mingjun Liu , " Environmental Sustainability Impact of Environmental Protection Regulations on the BRICS Countries" , 28 August 2022, <https://2u.pw/TsESjnWO>

³⁸)Xu Tian , *et.al* , **Op.cit.**

³⁹)Aude Darnal , *et.al* , -"The Future of BRICS: Between Objectives and Challenges", November 9, 2023, <https://2u.pw/EVqQ3xFQ>

⁴⁰)Investor Monitor , **Op.cit.**

⁴¹) Institute For Security Studies ,**Op.cit.**

⁴²)Andrey Shapenko , **OP.cit.**

⁴³)Andrey Shapenko , *et.al*, **Op.cit.**